وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 20 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

النفط يغلق تداولات الأسبوع مرتفعاً 1 % وسط مؤشرات على تباطؤ إنتاج أكبر المستهلكين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط نحو 1 % في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، وسط مؤشرات على تباطؤ الإنتاج الأميركي، لكن الخامين القياسيين للنفط أنهيا أيضًا أطول ارتفاع أسبوعي لهما في 2023 وسط مخاوف متزايدة بشأن نمو الطلب العالمي.

ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي، 86 سنتًا، أو 1.1 %، لتبلغ عند التسوية 81.25 دولارًا للبرميل، كما ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 68 سنتًا، أو 0.8 %، لتبلغ عند التسوية 84.80 دولارًا للبرميل.

وارتفع كلا الخامين القياسيين يوم الجمعة بعد أن أظهرت بيانات الصناعة أن عدد منصات النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، انخفض للأسبوع السادس على التوالي، وقد يؤدي التراجع في الإنتاج الأميركي إلى تفاقم شح العرض المتوقع خلال بقية هذا العام.

وساعدت هذه المخاوف، التي حفزتها تخفيضات الإنتاج من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، على ارتفاع أسعار النفط لمدة سبعة أسابيع متتالية منذ يونيو. وارتفع خام برنت بنحو 18 %، وزاد خام غرب تكساس الوسيط 20 % خلال الأسابيع السبعة المنتهية في 11 أغسطس.

ومع ذلك، انخفضت أسعار النفط هذا الأسبوع بنحو 2 % عن الأسبوع الماضي، حيث أدت الأزمة العقارية المتفاقمة في الصين إلى زيادة المخاوف بشأن التعافي الاقتصادي البطيء للبلاد وتقليل رغبة المستثمرين في المخاطرة في الأسواق.

وقال روب هاوورث، كبير مديري المحفظة في يو إس بانك أسيت مانجمنت: «لا تزال مخاوف المستثمرين مركزة على التوتر بين تباطؤ النمو العالمي والإمدادات العالمية التي لا تزال شحيحة». وقال هاورث: «من المرجح أن تظل الأسعار مقيدة بالنطاق في الوقت الحالي»، مضيفًا أن الطلب موضع تساؤل بالنسبة للمستثمرين القلقين من البيانات الضعيفة من الصين.

ويتزايد القلق أيضًا من أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لم ينته من رفع أسعار الفائدة لمعالجة التضخم، ويمكن أن تؤدي تكاليف الاقتراض المرتفعة إلى إعاقة النمو الاقتصادي وبالتالي تقليل الطلب الإجمالي على النفط.

وقال جاي هاتفيلد، الرئيس التنفيذي لشركة إنفراستراكتشر كابيتال مانجمنت، إن معايير النفط تراجعت أكثر بسبب ضعف الطلب الموسمي مع اقتراب الخريف. وقال هاتفيلد إنه يتوقع أن يصمد الطلب في الصين على الرغم من تباطؤ اقتصادها وتوقع أن يتم تداول أسعار النفط بين 75 و90 دولارا للبرميل خلال الأشهر المقبلة.

وقالت انفيستنق دوت كوم، النفط يختم ارتفاعه الذي دام 7 أسابيع، وعلى الرغم من ارتفاعه اليومي، كل العيون على الصين. ومن المرجح أن يتحدد اتجاه أسعار النفط الخام من خلال ما إذا كانت الصين ستظهر قفزة خطيرة في عدد البراميل التي تشتريها - أو على الأقل حشد ما يكفي من الإيجابية على اقتصادها لاستحضار فكرة أن أكبر مستورد للنفط لا يزال لديه ما يلزم لتحريك السوق.

استقرت أسعار النفط الخام على ارتفاع يوم الجمعة، ممددة انتعاشها من يوم الخميس. لكن ارتفاع اليومين كان متأخرا جدا وقليل جدا لتعويض الخسائر في الأيام الثلاثة الأولى من الأسبوع.

وأغلق خام غرب تكساس الوسيط المتداول في نيويورك، أو غرب تكساس الوسيط، الجلسة الأخيرة مرتفعا ممدداً ارتفاع 1.3 % يوم الخميس. لكن التراجع بنسبة 4.6 % من الاثنين حتى الأربعاء ترك خام غرب تكساس الوسيط منخفضًا بنسبة 2.3 % على مدار الأسبوع.

وكان هذا انفصالًا عن الارتفاع السابق الذي دام سبعة أسابيع بسبب الحماسة الصاعدة بشأن تخفيضات الإنتاج السعودية التي رفعت مؤشر الخام الأميركي بنسبة 20 % في تلك الفترة، مما أدى لارتفاع لأعلى مستوى في 9 أشهر عند 84.89 دولارًا للبرميل.

وظل الطلب الأميركي على النفط مستقرًا خلال الأشهر القليلة الماضية، لكن الأسواق تخشى انخفاض محتمل في استهلاك الوقود، خاصة مع اقتراب نهاية موسم الصيف. ويعتقد أنه لا يزال هناك مجال للسوق للتحرك نحو الأعلى. وتشير ميزانيتنا العمومية إلى أن سوق النفط سيستمر في التضييق بينما نتحرك خلال النصف الثاني من العام مع عجز في المنطقة يبلغ 2 مليون برميل في اليوم.

وقال المحللون في بنك أي ان جي، في مذكرة للعملاء، «نعتقد أنه لا يزال هناك مجال للسوق للارتفاع. وتشير ميزانيتنا العمومية إلى أن سوق النفط سيستمر في التشديد مع تحركنا خلال النصف الثاني من العام مع عجز في المنطقة يبلغ 2 مليون برميل في اليوم».

وأضافوا «لقد تركنا توقعاتنا للفترة المتبقية من العام دون تغيير. وما زلنا نتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 86 دولارا أميركيا للبرميل خلال الربع الثالث من عام 23 و92 دولارا أميركيا للبرميل خلال الربع الرابع من عام 23».

ومع ذلك، فإن التأثير على أسعار النفط الخام يكمن في المخاوف من أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لم ينته تماما من رفع أسعار الفائدة لمعالجة التضخم، خاصة بعد صدور محضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي المتشدد هذا الأسبوع.

وساعدت المرونة في الاقتصاد الأميركي، الدولار الأميركي على تحقيق مكاسب قوية هذا الأسبوع، حيث أثرت قوة الدولار أيضًا على أسعار النفط، نظرًا لأنه يجعل النفط الخام أكثر تكلفة بالنسبة للمشترين الدوليين.

وهذا يجعل أي توقعات لأسعار النفط الخام تعتمد إلى حد كبير على ما تفعله الصين، أو لا تفعله. ويعاني ثاني أكبر اقتصاد في العالم من تباطؤ الانتعاش الاقتصادي بعد كوفيد، والذي تفاقم بسبب الضعف في قطاع العقارات المهم.

وأثار هذا مخاوف من أن يؤدي هذا النشاط الاقتصادي المنخفض إلى إضرار الطلب على النفط الخام من بلد كان من المفترض أن يلتقط الكثير من الركود الذي أحدثته السياسات النقدية المتشددة في الغرب.

وخفض بنك الصين الشعبي بشكل غير متوقع أسعار الفائدة على الإقراض القصير والمتوسط الأجل في وقت سابق من هذا الأسبوع، لكن المستثمرين يطالبون بإجراءات مالية أكثر استهدافًا لدعم الاقتصاد.

وتحولت الأسعار إلى الأعلى بعد أن خفض بنك الصين الشعبي سعر الفائدة على 401 مليار يوان (55.25 مليار دولار) من قروض تسهيلات الإقراض متوسطة الأجل لمدة عام واحد لبعض المؤسسات المالية بمقدار 15 نقطة أساس إلى 2.50 %. وقال بنك الشعب الصيني إن الضخ النقدي كان لمواجهة عوامل من بينها مدفوعات الضرائب من أجل «الحفاظ على سيولة النظام المصرفي وفيرة بشكل معقول».

وقال روبرت كارنيل، رئيس الأبحاث الإقليمي من بنك أي ان جي، في مذكرة: «كانت السوق تتوقع أن ينتظر بنك الشعب الصيني حتى سبتمبر قبل أن يتراجع مرة أخرى، وتشير التخفيضات اليوم إلى أن قلق السلطات بشأن حالة الاقتصاد الكلي يتزايد».

وأظهرت بيانات الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة في الصين الأسبوع الماضي أن الاقتصاد قد تباطأ أكثر في الشهر الماضي، مما زاد الضغط على النمو المتعثر بالفعل ودفع السلطات إلى خفض معدلات السياسة الرئيسة لدعم النشاط.

وعلى الرغم من بيانات الاقتصاد الكلي الضعيفة، أظهرت شهية الصين للنفط مرونة. وارتفعت إنتاجية المصافي في البلاد في يوليو 17.4 % عن العام السابق، حيث أبقت المصافي الإنتاج مرتفعًا لتلبية الطلب على السفر الصيفي المحلي والاستفادة من هوامش الربح الإقليمية المرتفعة عن طريق تصدير الوقود.

في حين ظل الطلب الأميركي على النفط مستقرًا خلال الأشهر القليلة الماضية، وتخشى الأسواق من احتمال حدوث انخفاض في استهلاك الوقود، خاصة مع اقتراب نهاية موسم الصيف. لكن بدأ التشديد الحاد الذي يظهر في معظم أرصدة النصف الثاني في الامتداد إلى الأسواق المادية. وقد يصل خام برنت إلى أعلى مستوى خلال الربع عند 100 دولار للبرميل في الربع الرابع وفقًا لبنك ستاندرد تشارترد.

ومهما يكن من أمر فيما يتعلق بمخاوف الصين، لا تزال الأسواق المادية تظهر علامات على القوة، حيث من المتوقع أن

تواصل مصافي التكرير الآسيوية زيادة الواردات بينما من المتوقع أن تنخفض مخزونات الخام في مركز كوشينغ بولاية أوكلاهوما إلى أدنى مستوى لها منذ أبريل.

وشهدت الإمدادات شحًا متزايدًا منذ أواخر يونيو، حيث خفضت السعودية وروسيا الإنتاج. وكشف أحدث تقرير عن الطاقة صادر عن وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على النفط نما بمقدار 3.26 مليون برميل يوميًا في الربع الثاني، ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 103 مليون برميل في اليوم.

وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على أوبك والمخزون سيكون 30 مليون برميل في اليوم في الربع الثالث و29.8 مليون برميل في اليوم، مما يعني أن سحب المخزون يزيد على 2 مليون برميل في اليوم في كلا الربعين عند مستويات إنتاج أوبك الحالية. وقامت وكالة الطاقة الدولية بتقييم إنتاج أوبك عند 27.86 مليون برميل في اليوم في يوليو. والطلب على أوبك هو مقياس «الطلب الزائد» الذي تواجهه دول أوبك، ويساوي الطلب العالمي على النفط مطروحًا منه كل من إنتاج النفط الخام من قبل الدول غير الأعضاء في أوبك وإنتاج دول أوبك التي لا تخضع لاتفاقيات الحصص.

وأكد محللو السلع في ستاندرد تشارترد هذا الرأي قائلين إن توقعاتهم تشير أيضًا إلى سحب مخزون كبير بلغ ذروته عند 2.9 مليون برميل في اليوم في أغسطس. ومع ذلك، فإن توقيتهم عندما يصل الطلب إلى مستوى مرتفع جديد يأتي بعد شهرين من توقيت وكالة الطاقة الدولية، وتقدر ستاندرد تشارترد أن الطلب في يونيو كان أقل من أعلى مستوى في أغسطس 2019 بنحو 0.5 مليون برميل في اليوم، لكنها تتوقع أن يتم تجاوز الرقم القياسي في الشهر الحالي.

ووفقًا للمحللين، فإن تقييد الإنتاج الفعال للغاية، بقيادة المملكة العربية السعودية، سيخلق الظروف لارتفاع الأسعار الذي سيرفع أسعار خام برنت فوق أعلى مستوى لهذا العام عند 89.09 دولارًا للبرميل إلى متوسط توقعاتهم للربع الرابع عند 93 دولارًا للبرميل، ومع ارتفاع أسعار برنت، من المحتمل أن يكون الارتفاع خلال الربع أعلى من 100 دولار للبرميل.

وفي الشهر الماضي، توقعت إدارة معلومات الطاقة أن يصل إجمالي إنتاج الولايات المتحدة إلى 12.61 مليون برميل في اليوم في العام الحالي، متجاوزًا الرقم القياسي السابق البالغ 12.32 مليون برميل في اليوم المسجل في 2019 ويتغلب بسهولة على 11.89 مليون برميل في اليوم في العام الماضي.

وارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام بنسبة 9 % على أساس سنوي، وهو ما قد يضعف في ظل الظروف العادية جهود أوبك للحفاظ على الإمدادات منخفضة في محاولة لرفع الأسعار. وتظل رقعة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة مسؤولة إلى حد كبير عن إبقاء أسواق النفط جيدة الإمداد وأسعار النفط منخفضة.

وقالت ستاندرد تشارترد إن التشديد الحاد الذي يظهر في معظم أرصدة النصف الثاني بدأ في الامتداد إلى الأسواق المادية، ويبدو أن أسعار النفط مدعومة جيدًا للتغلب على الأخبار السلبية القادمة من الصين. في غضون ذلك، لا يزال سوق الغاز الأوروبي شديد التقلب. وتسببت التقارير عن إضراب محتمل في منشآت الغاز الطبيعي المسال الأسترالية منذ أسبوع تقريبًا في ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي بنسبة 40 %، لتبلغ ذروتها عند 43.545 يورو لكل ميغاواط ساعة. في حين

أن معظم الحركة الصعودية انعكست سريعاً، فإن الغاز الطبيعي الأوروبي للشهر الأمامي لا يزال قادرًا على الاستقرار عند 34.434 يورو لكل ميغاواط ساعة في 14 أغسطس، بزيادة قدرها 13 %.

خزانات الغاز الأوروبية ممتلئة بنسبة 90 % قبل حلول الشتاء

الرياض

أعلنت المفوضية الأوروبية أنّ منشآت تخزين الغاز في الاتّحاد الأوروبي باتت ممتلئة بنسبة 90 % قبل شهرين ونصف شهر من المهلة المحدّدة لبلوغ هذا المستوى في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، مطمئنة إلى أنّ القارّة «مستعدّة جيّداً» لفصل الشتاء المقبل. وفي أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا وخفض الاتّحاد الأوروبي وارداته من الغاز الروسي، اعتمدت الدول السبع والعشرون في حزيران/يونيو 2022 إطاراً تشريعياً يلزمها أن تكون منشآت تخزين الغاز فيها ممتلئة بنسبة 90 % على الأقلّ بحلول الأول من تشرين الثاني/نوفمبر من كلّ عام.

ويرمي هذا الإجراء لتعزيز استقلالية الاتّحاد في مجال الطاقة وتقليل اعتماده على إمدادات الغاز الروسي. وشكّل الغاز الروسي في الربع الأول من العام الجاري 15 % من واردات الاتّحاد الأوروبي، وهي حصة تقلّصت إلى النصف في غضون عام واحد. بالمقابل، زاد الأوروبيون في الفترة نفسها مشترياتهم من الغاز الطبيعي المسال الأميركي.
ووفقاً لبيانات جمعية «جي آي إي» التي تضمّ مشغّلي البنى التحتية للغاز في الاتحاد الأوروبي فإنّ مرافق التخزين الأوروبية كانت الجمعة ممتلئة بنسبة 90.12 % (نحو 93 مليار متر مكعب في المجموع).

وتختلف مستويات امتلاء الخزانات بحسب الدولة، من 77 % في لاتفيا إلى أكثر من 99 % في إسبانيا، مروراً بـ84 % في فرنسا.

ووفقاً للمفوضية، فإنّ امتلاء خزّانات الاتحاد الأوروبي بنسبة 90 % يغطّي ما يصل إلى ثُلث الطلب على الغاز في فصل الشتاء بطوله.

وتعليقاً على هذا الإنجاز قالت المفوّضة الأوروبية لشؤون الطاقة كادري سيمسون إنّ «الاتّحاد الأوروبي مستعدّ جيّداً لفصل الشتاء، وهذا الأمر سيساعد على زيادة استقرار أسواق (الطاقة) في الأشهر المقبلة».

لكنّ سوق الغاز لا تزال عرضة لتقلّبات مفاجئة، ففي مطلع آب/أغسطس ارتفعت أسعاره بسبب تهديدات بإضرابات في منشآت أساسية للغاز في أستراليا وبدفع من تزايد الطلب الآسيوي على هذا الوقود.

وأضافت سيمسون «ستواصل المفوضية مراقبة الوضع لضمان بقاء مستويات التخزين مرتفعة بدرجة كافية مع اقتراب فصل الشتاء».

وكان وزير الصناعة والطاقة التشيكي جوزيف سيكيلا حذّر في تمّوز/يوليو الماضي من أنّ «اللعبة لم تنته بعد، يجب أن نظلّ

يقظين وعلى أهبّة الاستعداد لرياح معاكسة»، مثل شتاء أقسى من المتوقّع أو اضطرابات في أسواق الغاز.

بالإضافة إلى ذلك، تعهّدت الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي خفض استهلاكها من الغاز بنسبة 15 % خلال الفترة من نيسان/أبريل 2023 إلى نهاية آذار/مارس 2024 مقارنة بالمعدّل المسجّل خلال الأعوام 2017-2022.

سوق النفط تحت تأثير البيانات الاقتصادية السيئة في الأصول الاستثمارية

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن النفط سجل أول خسارة أسبوعية له منذ يونيو الماضي، حيث تركت أحجام التداول المنخفضة السوق عرضة لمخاوف الاقتصاد الكلي، مشيرا إلى استقرار غرب تكساس فوق 81 دولارا للبرميل منخفضا ما يقرب من دولارين على مدى أسبوع.

وأثرت البيانات الاقتصادية السيئة والركود والأخذ في الاتساع في الصين في الأصول الاستثمارية، حيث طغت المخاوف على علامات تضييق المعروض في سوق النفط الخام بما في ذلك المخزونات الأمريكية التي انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ يناير الماضي.

وأفاد التقرير بأنه في الولايات المتحدة، أشار صانعو السياسة في مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى أنهم قد لا يقومون برفع أسعار الفائدة لترويض التضخم، ما يساعد على رفع عوائد سندات الخزانة.

ونوه إلى تحقيق الدولار الأمريكي مكاسب أسبوعية خامسة وهي أطول فترة في أكثر من عام، ما يضعف جاذبية السلع للمشترين في الخارج، مضيفا إلى أنه لا يزال النفط الخام مرتفعا بشكل ملحوظ من أدنى مستوياته في يونيو مدفوعا إلى حد كبير بتخفيضات الإمدادات من قبل «أوبك+» بقيادة السعودية وروسيا، ما دفع عديدا من المراقبين إلى توقع مخزونات أقل وارتفاعا في الأسعار قبل نهاية العام.

وأضاف التقرير أنه رغم ذلك قدمت «سيتي جروب» المصرفية رؤية مغايرة للسوق النفطية، حيث توقعت أن أسعار النفط ستضعف مع خيبة أمل الاستهلاك وتضخم العرض، حيث نشهد تراكم الاقتصاد الكلي الحالي وتدهور البيانات الاقتصادية الصينية، ولا سيما وأن الوضع الاقتصادي للصين يخضع للتمحيص خاصة مع تذبذب قطاع العقارات.

من جانبه، أشار تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي إلى تلاشي المشاعر الصعودية بشكل طفيف في أسواق النفط، على الرغم من تخفيضات الإنتاج من «أوبك+» وتسارع وتيرة السحب من المخزونات العالمية.

وأضاف أنه في حين أن التراجع في أسواق النفط قد وصل إلى أوسع مستوى منذ أبريل والمخزونات تتراجع عالميا، فإن الاتجاه الصعودي لأسعار النفط الخام لم يعد واضحا كما كان قبل أسبوعين، مشيرا إلى أن محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أظهر أن أعضاء الاحتياطي الفيدرالي منقسمين بشأن الحاجة لمزيد من رفع الفائدة، كما خفف من التوقعات بحدوث هبوط ضعيف وعادت مشكلات الاقتصاد الكلي المستمرة في الصين إلى الظهور مرة أخرى.

وعد التقرير أنه رغم ضعف العملة الأمريكية وحث البنك المركزي الصيني على التعافي الاقتصادي سجلت السوق خسائر في ختام الأسبوع الماضي حيث تكشف المؤشرات الرئيسة عن مسار النفط المتقلب متأثرا بعدة عوامل عالمية.

وذكر أنه لا يزال تحالف «أوبك+» بقيادة السعودية وروسيا مؤثرا في تحديد مشهد العرض، وعلى الرغم من تخفيضات إنتاج «أوبك+» شهدت الولايات المتحدة ارتفاعا في الإنتاج، كما من المحتمل أن توفر هذه الديناميكية للمنتجين الأمريكيين فرصة للحصول على حصة أكبر في السوق.

وأشارت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الأخيرة إلى نشاط قوي في سوق النفط الأمريكية، وتراجع مخزونات النفط الخام بنحو ستة ملايين برميل الأسبوع الماضي متأثرة بزيادة الصادرات ومعدلات تشغيل التكرير.

وذكر التقرير أن عمليات تشغيل المصافي وصلت إلى ذروتها في يناير 2020، ما يعكس الحاجة الملحة لتلبية الطلب المحلي والدولي، وعلاوة على ذلك أدى الارتفاع الكبير في صادرات النفط الأمريكية إلى زيادة استنزاف المخزونات.

وأضاف أن إنتاج النفط الخام الأمريكي بلغ ذروته منذ بدء الوباء، ما يعكس مرونة الصناعة النفطية الأمريكية، موضحا أنه حتى مع الانخفاض الأخير في عدد الحفارات لا يزال مستوى الإنتاج جيدا.

أما تقرير وكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية، فأكد أن أسعار المنتجات المكررة على الساحل الغربي للولايات المتحدة ظلت مرتفعة في ختام الأسبوع الماضي وذلك قبل وصول إعصار «هيلاري»، الذي قد يؤثر في عمليات المصفاة في جنوب كاليفورنيا.

وأوضح أن الفيضانات المحتملة من العاصفة تشكل «خطرا متوسطا» لما يقرب من 355 ألف برميل في اليوم من إنتاج البنزين في جنوب كاليفورنيا و196 ألف برميل في اليوم من نواتج التقطير، مشيرا إلى أنه قد تؤدي خسائر الإنتاج إلى زيادة أسعار البنزين والديزل، التي ارتفعت بسبب نقص الإمدادات وانقطاع المصافي.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط بنحو 1 في المائة، الجمعة وسط مؤشرات إلى تباطؤ الإنتاج في الولايات المتحدة، لكن الخامين القياسيين أنهيا أطول سلسلة مكاسب أسبوعية لهما في 2023 بسبب تزايد المخاوف بشأن نمو الطلب العالمي. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 68 سنتا أو 0.8 في المائة، إلى 84.80 دولار للبرميل عند التسوية، كما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 86 سنتا أو 1.1 في المائة، إلى 81.25 دولار للبرميل عند التسوية. وارتفع الخامان القياسيان الجمعة بعد أن أظهرت بيانات أن عدد منصات النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة انخفض للأسبوع السادس على التوالي. وقد يؤدي التراجع في الإنتاج الأمريكي إلى تفاقم نقص الإمدادات المتوقع خلال الفترة المتبقية من العام.

من جانب آخر، ذكر تقرير شركة «بيكر هيوز» الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن العدد الإجمالي لمنصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة انخفض بمقدار 12 هذا الأسبوع، حيث انخفض إجمالي عدد الحفارات إلى 652 هذا الأسبوع حتى الآن هذا العام.

ولفت إلى خسارة 136 منصة حفر نشطة حيث انخفض عدد الحفارات هذا الأسبوع بمقدار 54 حفارا عن عدد الحفارات في بداية عام 2019 قبل تفشي الوباء، منوها إلى انخفاض عدد الحفارات النفطية بمقدار 5 هذا الأسبوع إلى 520 بانخفاض 101 حتى الآن في عام 2023، كما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار 6 إلى 117 بخسارة 39 منصة غاز نشطة منذ بداية العام، كما أن عدد الحفارات المتنوعة انخفض بمقدار 1.

وأفاد ببقاء عدد الحفارات في حوض بيرميان على حاله - 18 منصة أقل من الوقت نفسه من العام الماضي، حيث بقي عدد الحفارات في إيجل فورد كما هو، وهو الآن أقل بـ19 من هذا الوقت من العام الماضي.

وأشار إلى ارتفاع مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة للأسبوع الثاني على التوالي، إلى 12.7 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 11 أغسطس - وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية - وهي أعلى مستويات الإنتاج وفقا للبيانات الأسبوعية منذ عام 2019، لافتا إلى أن مستويات الإنتاج الأمريكية تزيد الآن على 509 آلاف برميل في اليوم مقارنة بالعام الماضي.

ألمانيا تستبعد بناء محطات طاقة نووية جديدة .. تستغرق 15 عاما وتكلف 20 مليار يورو

الاقتصادية

استبعد المستشار الألماني أولاف شولتس بشكل قاطع بناء محطات طاقة نووية جديدة، على الرغم من دعوات مشرعين إلى تغيير هذه السياسة.

وقال شولتس إن الناس الذين يدعون إلى بناء محطات طاقة نووية جديدة ينسون حقيقة أن بناء محطة جديدة يستغرق 15 عاما وتراوح تكلفتها بين 15 مليار يورو و20 مليار يورو (16 مليار دولار و21 مليار دولار).

وأضاف شولتس خلال فعالية انتخابية للحزب في مدينة ميونخ بولاية بافاريا نقلتها «الألمانية» أمس، إن مثل هذه المحطات ستكتمل «في نهاية الثلاثينيات مع ارتفاع أسعار الكهرباء التي تضاعفت بالفعل، لتصبح ثلاثة أضعاف ما سندفعه مع الطاقات المتجددة، التي قمنا بالتوسع فيها في جميع المجالات».

يتوجه الناخبون في بافاريا إلى مراكز الاقتراع 8 أكتوبر لانتخاب حكومة جديدة للولاية. يذكر أن أسعار الكهرباء في ألمانيا ارتفعت بدرجة كبيرة في أعقاب بدء الحرب الروسية في أوكرانيا في 2022، حيث سعت برلين سريعا إلى إيجاد بدائل لمصادر الطاقة الروسية الرخيصة.

وقامت موسكو بتقليص إمدادات الغاز، ما دفع الحكومات في جميع أنحاء أوروبا للتنافس على مصادر أخرى.

وأعرب مشرعون ألمان عن تأييدهم للسماح بإعادة تشغيل المفاعلات النووية القديمة، على الرغم من حقيقة أن ألمانيا توقفت عن استخدام الطاقة النووية وأغلقت آخر مفاعلاتها في وقت سابق من العام الجاري.

وقال ماركوس زودر رئيس وزراء بافاريا: إنه يرغب في بناء مفاعل جديد في بافاريا لأبحاث الاندماج النووي.

وأقر مجلس الوزراء الألماني حزمة من شأنها أن تسهل إقامة وتشغيل أنظمة الطاقة الشمسية بالنسبة إلى الأفراد والشركات التجارية.

وتهدف هذه الحزمة إلى القضاء على البيروقراطية في الإجراءات المتعلقة بإقامة وتشغيل أنظمة الطاقة الشمسية، والمضي قدما في تسريع وتيرة توسيع الطاقة الشمسية في ألمانيا، الذي تنامى في الفترة الأخيرة.

وبعد قرار المجلس، سيتم عرض هذا التعديل القانوني على البرلمان بحيث يدخل حيز التنفيذ بحلول نهاية العام، وفقا لما جاء في مشروع القانون.

ووفقا لـ«الألمانية» ستعمل الحزمة على تسهيل تشغيل أنظمة الطاقة الشمسية في الشرفات وستسهل استخدام الكهرباء ذاتية التوليد من الخلايا الكهروضوئية في المباني السكنية، كما ستعمل الحزمة على توسيع نطاق إمكانات بناء أنظمة طاقة شمسية في الأراضي الزراعية والحقول.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الائتلافية في ألمانيا تهدف إلى رفع نسبة الكهرباء المستخرجة من مصادر الطاقة المتجددة في البلاد لتصل إلى 80 في المائة من إجمالي حجم الاستهلاك بحلول عام 2030، وكانت هذه النسبة قد وصلت في العام الماضي إلى 46 في المائة.

ووفقا لبيانات الوزارة، فإن الخلايا الكهروضوئية أسهمت بنحو 7.5 جيجاواط في الكهرباء المستهلكة في ألمانيا في العام الماضي.

وأوضحت الوزارة أن هذه الكمية وصلت في العام الحالي إلى أكثر من 7.5 جيجاواط حتى يوليو الماضي، مشيرة إلى أنه

من المتوقع أن يتألف مقدار هذه الكمية من رقمين بحلول نهاية العام.
من جانبها، رحبت روابط بيئية بالتعديل المزمع، لكنها رأت أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التحسين.

النفط ينهي أطول سلسلة مكاسب.. برنت إلى 84.80 دولار عكاظ

ارتفعت أسعار النفط بنحو 1% في آخر تعاملات لها، وسط مؤشرات على تباطؤ الإنتاج في الولايات المتحدة، لكن الخامين القياسيين أنهيا أطول سلسلة مكاسب أسبوعية لهما في 2023؛ بسبب تزايد المخاوف بشأن نمو الطلب العالمي.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت 68 سنتاً أو 0.8% إلى 84.80 دولار للبرميل عند التسوية، كما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 86 سنتاً أو 1.1% إلى 81.25 دولار للبرميل عند التسوية. وارتفع الخامان القياسيان بعد أن أظهرت بيانات، أن عدد منصات النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة انخفض للأسبوع السادس على التوالي. وقد يؤدي التراجع في الإنتاج الأمريكي إلى تفاقم نقص الإمدادات المتوقع خلال الفترة المتبقية من العام. وتأتي المخاوف مدفوعة بتخفيض منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك+) الإمدادات؛ ما ساعد في ارتفاع أسعار النفط لمدة 7 أسابيع متتالية منذ يونيو الماضي. وارتفع خام برنت بنحو 18%، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 20% خلال الأسابيع السبعة المنتهية في 11 أغسطس الجاري. لكن أسعار النفط انخفضت هذا الأسبوع بنحو 2% مقارنة مع الأسبوع الماضي، إذ أدت الأزمة العقارية المتفاقمة في الصين إلى زيادة المخاوف بشأن تباطؤ التعافي الاقتصادي في البلاد وقلصت شهية المخاطرة لدى المستثمرين.

انخفاض صادرات النفط لـ5 دول عربية خلال النصف الأول من 2023

أحمد عمار
الطاقة

أظهرت أرقام صادرات النفط لـ6 دول عربية، خلال النصف الأول من العام الجاري (2023)، تراجع متوسط كميات براميل الخام التي استقبلتها السوق العالمية من تلك الدول، باستثناء السعودية التي سجّلت ارتفاعًا على أساس سنوي.

ورغم تراجع صادرات النفط السعودي خلال الربع الثاني من العام الجاري، وتسجيلها في يونيو/حزيران الماضي أدنى مستوى منذ سبتمبر/أيلول 2021؛ فإن متوسط كمية إمداداتها إلى السوق العالمية خلال النصف الأول من العام الجاري، جاءت مرتفعة، مقارنة بالمدة نفسها من 2022، وفقًا لرصد من وحدة أبحاث الطاقة.

وتستعرض وحدة أبحاث الطاقة، اعتمادًا على بيانات مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي)، أبرز الأرقام عن صادرات النفط لكل من السعودية والعراق والكويت والجزائر والبحرين ومصر خلال المدّة من يناير/كانون الثاني حتى يونيو/حزيران 2023.

السعودية

توضح بيانات جودي أن متوسط صادرات النفط السعودي ارتفع خلال المدة الزمنية من يناير/كانون الثاني حتى يونيو/حزيران 2023، إلى 7.27 مليون برميل يوميًا، مقابل 7.19 مليون برميل يوميًا في المدة نفسها من 2022.

وبعد التباين في الأداء خلال الربع الأول من العام الجاري، سجّلت صادرات السعودية من النفط تراجعًا على أساس شهري منذ أبريل/نيسان الماضي حتى نهاية يونيو/حزيران 2023، مع التخفيضات الطوعية للإنتاج، التي تنفذها المملكة بالتعاون مع تحالف أوبك+، لتحقيق الاستقرار في السوق العالمية.

وقررت المملكة خفض إنتاج النفط طوعًا بمقدار 500 ألف برميل يوميًا منذ مايو/أيار 2023 حتى نهاية 2024، ضمن قرار يشمل 8 دول أخرى من تحالف أوبك+ (بإجمالي 1.6 مليون برميل يوميًا)، إلى جانب سياسة الخفض بمقدار مليوني برميل يوميًا المتبعة منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2022، ومستمرة حتى نهاية العام المقبل.

وفضلًا عن ذلك، تنفذ السعودية تخفيضات طوعية إضافية بمقدار مليون برميل يوميًا بدءًا من يوليو/تموز الماضي، ومددها حتى سبتمبر/أيلول 2023، مع احتمال التمديد أو التقليص وفق حاجة السوق.

وسجّل شهر يناير/كانون الثاني 2023 أعلى معدل لكمية صادرات النفط السعودي بحجم بلغ 7.65 مليون برميل يوميًا،

بينما سجل يونيو/حزيران أقل معدل بحجم 6.8 مليون برميل يوميًا، وذلك خلال النصف الأول من العام الجاري.

وتُعَد كمية صادرات السعودية من النفط خلال يونيو/حزيران (2023)، هي أقل معدل سجلته المملكة منذ سبتمبر/أيلول 2021، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ويستعرض الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، تطور صادرات النفط السعودي خلال (2021-2023):

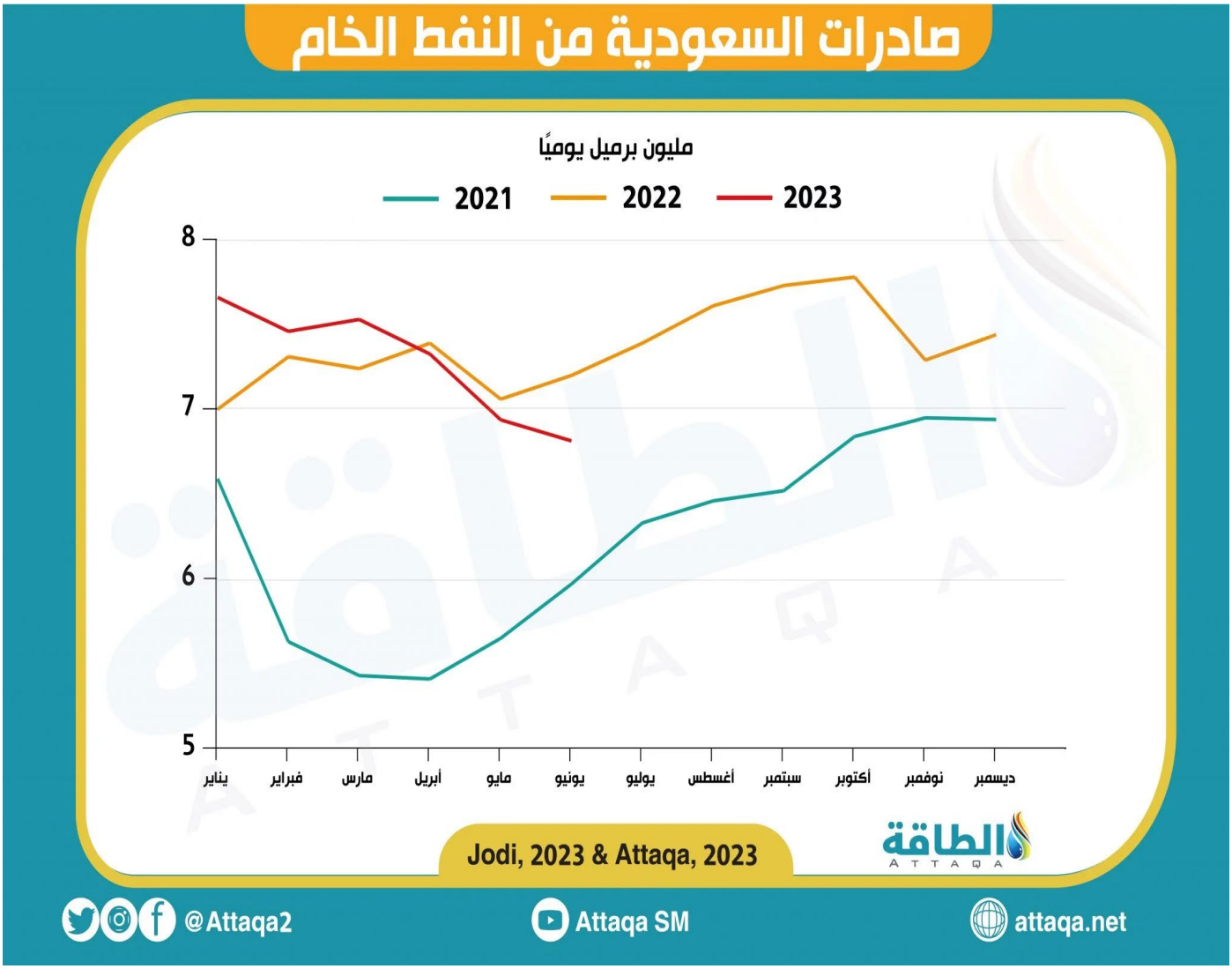

العراق

تراجع متوسط صادرات النفط العراقي خلال النصف الأول من 2023، إلى 3.47 مليون برميل يوميًا، مقابل 3.7 مليون برميل يوميًا خلال المدة المقابلة من 2022.

ورغم التراجع المسجل على أساس سنوي، ارتفعت صادرات العراق من النفط هامشيًا في يونيو/حزيران للشهر الثاني على التوالي، مسجلةً 3.335 مليون برميل يوميًا.

وشهد فبراير/شباط الماضي أعلى معدل لصادرات النفط العراقي خلال النصف الأول من العام الجاري، بحجم بلغ

3.73 مليون برميل يوميًا، بينما سجل شهر مايو/أيار أقل معدل بحجم 3.28 مليون برميل يوميًا، وهو الشهر الأول للتخفيضات الطوعية للإنتاج، التي تجريها بغداد بنحو 211 ألف برميل يوميًا ضمن 9 دول من تحالف أوبك+ وستستمر حتى نهاية 2024.

ويوضح الرسم التالي، من إعداد وحدة أبحاث الطاقة، أرقامًا عن صادرات النفط العراقي في 3 أعوام:

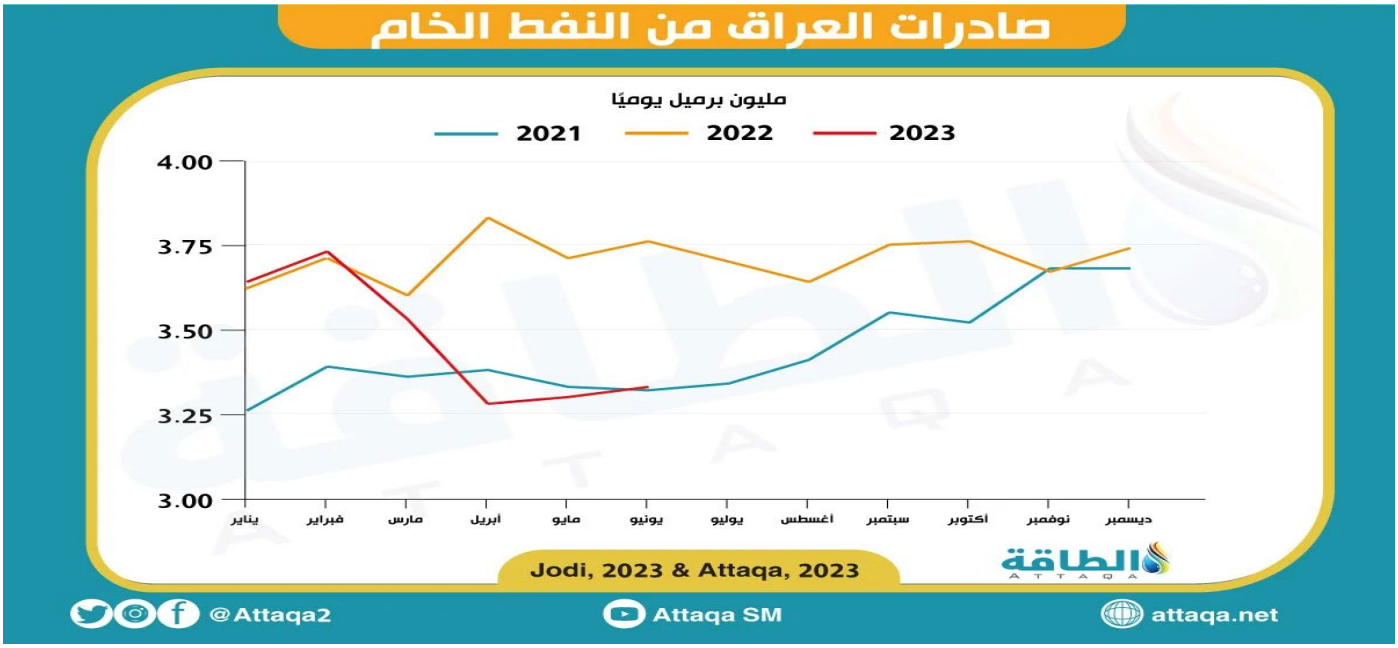

الكويت

انخفض متوسط إمدادات الكويت من النفط إلى السوق العالمية خلال المدة الزمنية من يناير/كانون الثاني حتى نهاية يونيو/حزيران 2023، ليسجل 1.63 مليون برميل يوميًا، مقابل 1.88 مليون برميل يوميًا في النصف المقابل من 2022.

وسجّل شهر أبريل/نيسان 2023، أعلى كمية لصادرات الكويت من النفط الخام بلغت 1.78 مليون برميل يوميًا، بينما شهد شهر مايو/أيار أقل معدل بحجم بلغ 1.5 مليون برميل يوميًا، خلال النصف الأول من العام الجاري.

وعادت صادرات النفط الكويتي للارتفاع بشكل طفيف في الشهر التالي (يونيو/حزيران) لتبلغ 1.52 مليون برميل يوميًا، لكنّها ظلّت من أقل المعدلات هذا العام، بالتزامن مع الخفض الطوعي للإنتاج، الذي تشارك به الكويت مع 8 دول أخرى في تحالف أوبك+.

ويرصد الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، صادرات النفط الكويتي على أساس سنوي منذ عام 2021:

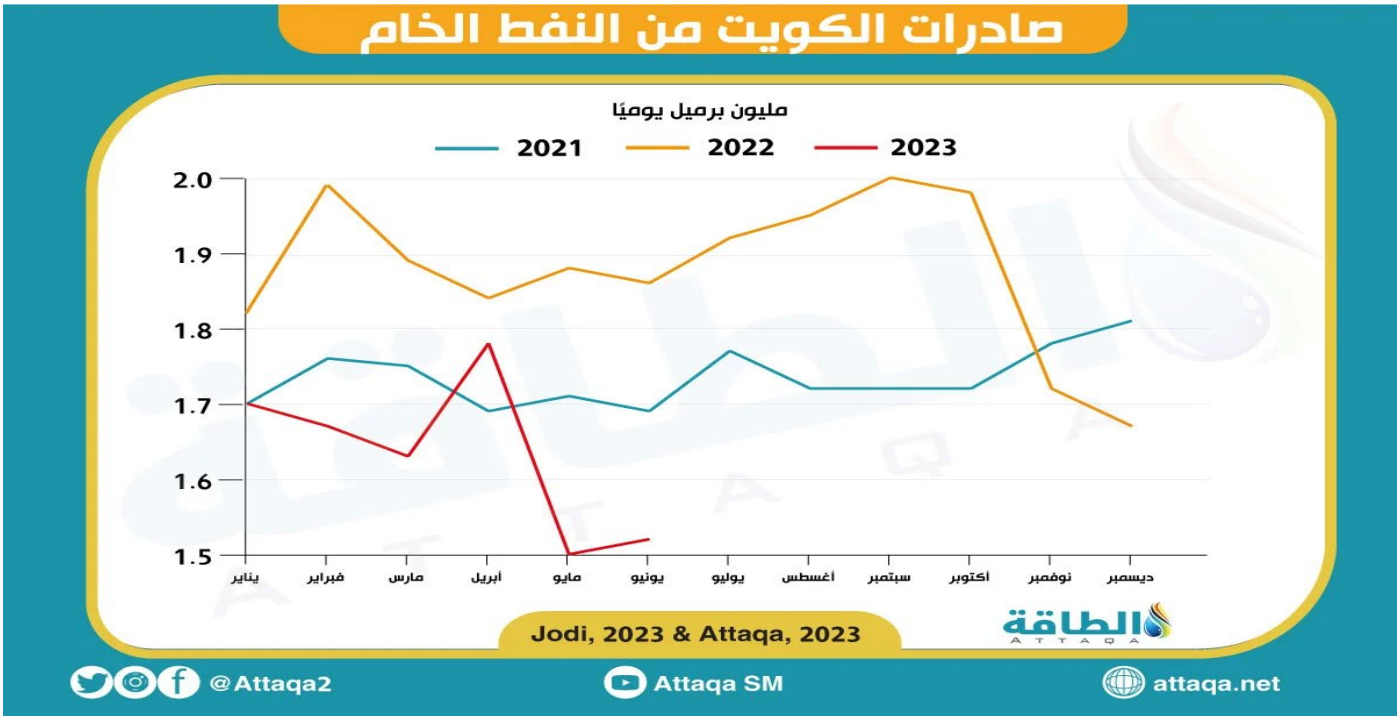

الجزائر

سجّل متوسط صادرات النفط الجزائري تراجعًا خلال المدة الزمنية من يناير/كانون الثاني حتى نهاية يونيو/حزيران 2023، ليبلغ 0.402 مليون برميل يوميًا، مقابل 0.403 مليون برميل يوميًا في النصف المقابل من 2022.

وعلى أساس شهري، تراجعت صادرات الجزائر من النفط خلال شهر يونيو/حزيران الماضي، إلى 0.319 مليون برميل يوميًا، بعد أن عادت للارتفاع في مايو/أيار الماضي إلى 0.468 مليون برميل يوميًا، مقابل 0.375 مليون برميل يوميًا في أبريل/نيسان 2023.

وكان شهر يناير/كانون الثاني الماضي قد سجّل أعلى معدل لصادرات النفط الجزائري بلغ 0.485 مليون برميل يوميًا خلال النصف الأول من 2023، بينما سجل شهر يونيو/حزيران أدنى مستوى ليس فقط خلال المدة المقارنة ولكن منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2021، بالتزامن مع تخفيضات الإمدادات ضمن تحالف أوبك+.

ويرصد الرسم البياني التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- تطور صادرات النفط الجزائري في 3 أعوام:

البحرين

تراجع متوسط كمية صادرات النفط البحريني خلال النصف الأول من العام الجاري، إلى 0.145 مليون برميل يوميًا، مقابل 0.146 مليون برميل يوميًا في المدة نفسها من العام الماضي.

ومع ذلك، ارتفعت صادرات البحرين من النفط خلال آخر شهرين من النصف الأول من العام الجاري؛ إذ صعدت في يونيو/حزيران الماضي إلى 0.166 مليون برميل يوميًا، مقابل 0.160 مليون برميل يوميًا في مايو/أيار، و0.151 مليون برميل يوميًا في أبريل/نيسان الماضي.

وسجّل شهر يناير/كانون الثاني 2023 أدنى مستوى في صادرات النفط البحريني خلال النصف الأول بحجم بلغ 0.099 مليون برميل يوميًا، بينما سجّل شهر يونيو/حزيران الماضي أعلى معدل خلال مدة القياس.

ويستعرض الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، كمية صادرات البحرين من النفط خلال 3 أعوام:

مصر

سجّلت مصر انخفاضًا في متوسط صادرات النفط إلى السوق العالمية خلال الأشهر الـ5 الأولى من العام الجاري، مع الوضع في الحسبان أن بيانات جودي الخاصة بمصر لم تتضمن أرقام شهر يونيو/حزيران الماضي.

وانخفض متوسط صادرات مصر من النفط خلال المدة الزمنية من يناير/كانون الثاني حتى مايو/أيار الماضي، إلى 0.063 مليون برميل يوميًا، مقابل 0.082 مليون برميل يوميًا في المدة نفسها من 2022.

وبعد تراجع صادرات مصر من النفط على أساس شهري خلال أبريل/نيسان 2023 إلى 0.066 مليون برميل يوميًا، عادت إلى الارتفاع خلال مايو/أيار الماضي لتحقق 0.075 مليون برميل يوميًا.

ويوضح الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، صادرات مصر من النفط منذ بداية 2021 حتى مايو/أيار 2023:

صادرات مصر من النفط الخام
مليون برميل يوميًا
2021
2022
2023
0.20
0.15
0.10
0.05
0.00
يناير
فبراير
مارس
أبريل
مايو
يونيو
يوليو
أغسطس
سبتمبر
أكتوبر
نوفمبر
ديسمبر
Jodi, 2023 & Attaqa, 2023
الطاقة
ATTAQA
@Attaqa2
Attaqa SM
attaqa.net

لبنان يستشرف حلم الدولة النفطية مع وصول باخرة التنقيب

بشير مصطفى

اندبندنت

في عام 1947 شهد لبنان أول محاولة للتنقيب عن النفط، وبعد مرور ثمانية عقود انتعش الحلم من جديد بأن تتحول البلاد إلى «دولة نفطية» مع وصول باخرة التنقيب «ترانس أوشن بارنتس» إلى «حقل قانا» المشهور بالبلوك رقم 9.
ومن المتوقع أن تبدأ باخرة التنقيب التابعة لشركة «توتال إنرجيز» عملها رسمياً في نهاية شهر أغسطس (آب) الجاري، على أن تبدأ التباشير بالظهور في مدة أقصاها ثلاثة أشهر ضمن تعاون ثلاثي بين «توتال» الفرنسية و«إيني» الإيطالية وشركة «قطر» للطاقة.

كل ذلك يأتي في أعقاب اتفاق ترسيم الحدود البحرية اللبنانية الجنوبية، الذي حصل برعاية أميركية في شهر أكتوبر (تشرين الأول) 2022.

الباخرة وصلت

نهار الأربعاء 16 أغسطس، أعلن كل من وزير الأشغال العامة اللبناني علي حمية، وشركة «توتال إنرجيز» الفرنسية عن وصول باخرة التنقيب إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان.

جاء إعلان حمية من خلال تغريدة على موقع «إكس»، حيث كتب «وصلت باخرة التنقيب عن النفط والغاز في البلوك 9 إلى نقطة الحفر المحددة لها».

أما الشركة الفرنسية فقد عبرت عن تفاؤلها بوجود ثروات في حقل «قانا»، مشيرة إلى وصول الباخرة «ترانس أوشن بارنتس» إلى الرقعة المستهدفة في البلوك 9 على بعد 120 كيلومتراً من بيروت في المياه اللبنانية، إلى جانب مروحية للدعم بمطار بيروت ستتولى نقل فريق العمل إلى منصة الحفر.

تنظر المتخصصة في مجال الطاقة ديانا القيسي بإيجابية إلى بدء عمليات التنقيب، وتؤكد أن «كلفة التنقيب تساوي 100 مليون دولار، ومجرد بدء الشركات الأجنبية باستثمار مبلغ كهذا في لبنان هو مؤشر جيد إلى وجود بيئة ملائمة ومناخ استثماري سمح للشركات الدولية باستكمال التزاماتها حيال لبنان».

تشير القيسي إلى «احتمال الوصول إلى البئر بنسبة 20 في المئة»، مستدركة «لكن مجرد بدء العملية يشكل مؤشراً إلى إيمان الشركات بأن هناك إمكانية لوضع لبنان على المسار الصحيح، وأن يتحول إلى بلد نفطي».

من جهته يشرح المنسق العام للتحالف اللبناني للحوكمة الرشيدة مارون الخولي، المسار الذي ستسلكه عملية التنقيب بالقول إن وصول منصة الحفر «ترانس أوشن بارنتس» إلى البلوك رقم 9 في جنوب لبنان يندرج في إطار التزام شركة «توتال إنرجيز» باتفاق الترسيم بين لبنان وإسرائيل، بحيث ارتكز هذا الاتفاق على أساس البدء بالتنقيب فور التوقيع عليه، معتبراً أن «هذا الالتزام كان المكسب الرئيس للبنان من هذا الاتفاق الذي أعطى لشركات التنقيب الضمانة الدولية لاستخراج النفط من منطقته الاقتصادية، وخصوصاً البلوكات الجنوبية 8 و9 و10».

ويتطرق الخولي إلى «الاستراتيجية الفرنسية التي ارتكزت على ثلاثة مستويات: الأول سياسي وفقاً لاتفاق الترسيم، والثاني اقتصادي ربحي، والثالث استراتيجي يتعلق في حاجة القارة الأوروبية إلى تأمين حاجاتها من النفط والغاز بديلاً عن المصدر الروسي خصوصاً بعد الحرب على أوكرانيا».

كما يتحدث الخولي عن المسار التقني للتنقيب، فـ«بعد أن تتجهز الباخرة لوجيستياً تبدأ العملية التي تتطلب من 70 إلى 80 يوماً بعد البدء بعملية الحفر والاستكشاف للوصول إلى العمق الأقصى المحدد بنحو 4350 متراً، ومن الممكن أن يأخذ الحفر فترة أطول في حال التوصل إلى اكتشاف، على أن تصدر النتائج بعد هذه المدة. وعليه فإن من المتوقع أن تظهر نتائجه خلال شهرين ونصف الشهر».

لماذا البلوك 9؟

يشير الخولي إلى أنه «تم اختيار البلوك رقم 9 دون غيره من البلوكات الـ10، لأن له علاقة في الأساس بعقد الاستخراج والاستكشاف للبلوكين4 و9 الموقع بين لبنان وتحالف (توتال) و(إيني) و(نوفوتاك) التي حلت مكانها شركة (قطر) للطاقة، بالتالي فإن التحالف محكوم وفق العقد بالتنقيب في هذين البلوكين دون غيرهما»، مذكراً بما حصل في البلوك رقم 4 الذي بدأت فيه عملية الاستكشاف عام 2020، لكنه لم يحمل كميات واعدة تجارياً من النفط والغاز. ومن هنا فإن عملية التنقيب في البلوك رقم 9 تأتي في إطارها الطبيعي.

يلفت الخولي إلى أن هذا البلوك، وبعد اتفاقية ترسيم الحدود، دخل في ترتيب مختلف لما تم التوقيع عليه في العقد الأصلي الموقع بين التحالف ولبنان، إذ إن موقع الحفر الأنسب هو أقرب إلى جهة حقل «كاريش»، منوهاً بأن حقل «قانا» يمتد على طول 25-30 كيلومتراً داخل المياه اللبنانية.

وينبه الخولي إلى عامل آخر مؤثر هو أن «حصة إسرائيل من الأرباح في حال تجاوز حقل (قانا) الخط 23 هي 17 في المئة تتكفل (توتال إنرجيز) دفعها من أرباحها للجانب الإسرائيلي».

ويصف مارون الخولي البلوك رقم 9 بـ«الاستراتيجي والسيادي للبنان»، مضيفاً أنه «واعد نظراً إلى تطابق الطبقات الجيولوجية والجيوفيزيائية مع حقل (كاريش) الذي تبلغ احتياطات الغاز فيه 1.75 تريليون قدم مكعب، ناهيك بالتصريح الصادر عن الشركة الفرنسية التي عبرت عن تفاؤلها بوجود ثروات في حقل (قانا)، وهذه التصاريح في العادة لا تصدر عن شركات التنقيب إلا في حالات نادرة، ومع وجود معطيات إيجابية».

الغطاء الدولي

تتحدث ديانا القيسي عن المسوح الزلزالية التي شملت كامل البحر اللبناني بمساحة 22 ألف كيلومتر مربع، وقد لعبت دوراً في العثور على الطاقة في البلوك 9 القريب من حقل «كاريش» الذي بدأت إسرائيل باستثماره.

وتضيف أن «المرحلة الاستكشافية هي خطوة أولى، وفي نهايتها سنكون أمام احتمال من اثنين، إما أن تعلن الشركة عدم إصابة المكمن، أو تعلن اكتشاف غاز في (قانا). وعندها يجب دراسة الكمية وهل هي تجارية أم لا؟ ومن ثم يتضح مدى كفايتها لتأمين نفقات استخراجها التي تصل إلى 100 مليون دولار».

وتأمل القيسي في أن «يكون الحقل بالكامل داخل المنطقة اللبنانية الخالصة شمال الخط 23 لعدم الدخول في تعقيدات، لأنه في هذه الحال ستكون كل العائدات لصالح لبنان والشركة المستثمرة حصراً، لكن في حال وجود تداخل، أي وقوع الحقل جزئياً إلى الجنوب من الخط 23، ستطبق اتفاقية الإطار الموقعة بين (توتال) وإسرائيل من أجل منحها جزءاً من الأرباح».

وتعود القيسي إلى «التداخل الذي يمكن أن يحدث ويضع لبنان أمام مسار طويل»، مذكرة بتجربة استكشاف حقل «أفروديت» في 2011 ووقوعه نسبياً بين إسرائيل وقبرص، وموضحة «حتى اليوم لم يستثمر هذا الحقل بسبب عدم الاتفاق على كيفية ترجمة الواحد في المئة المتداخلة».

تعتقد ديانا أن «عدم وجود لبنان على الطاولة وتسليم أمر التفاوض إلى شركة من شأنه أن يضع علامات استفهام حول عوائد لبنان»، مضيفة «في حال وصول الشركة وإسرائيل إلى مرحلة التفاوض يجب التركيز على تعهدات الوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين بعدم إطالة المفاوضات، لكن هناك تساؤلات عن مصير الضمانات في حال تغيرت الإدارة الأميركية، أو حتى ظهور مزيد من التشدد في أوساط الحكومة الإسرائيلية».

وحول المسار الذي يعقب العثور على الثروة الغازية والنفطية، والسوق التي ستضخ فيها هذه الثروة داخلياً أو إقليمياً، تنوه القيسي بـ«حاجة لبنان إلى بنى تحتية محلية ومنشآت، وتحديد المسؤول عن تنفيذها، وآلية اقتطاعها من العائدات، وصولاً إلى الإنتاج الذي سيستغرق ما لا يقل عن ست سنوات تلي الإعلان عن اكتشاف الثروة».

وشددت على «وجوب تسوية الوضع القانوني لهيئة إدارة البترول، وتعيين الأشخاص الذين يشكلون أعضاء مجلس الإدارة إذ يوجد حالياً ثلاثة أعضاء فقط، مع رصد موازنة كافية للقيام بعملها كهيئة ناظمة للمفاوضة ومراقبة عمل الشركات، وعدم الاعتماد على المساعدات الدولية، وتكريس الشفافية لأن الممارسة حتى الآن لا تشي بذلك، فعلى سبيل المثال رفض وزير الطاقة وليد فياض منح النائبين فادي كرم وجورج عقيص المعلومات حول البلوك رقم 4 بحجة المساس بالأمن القومي».

مدخل النهضة

تبلغ حصة لبنان من التنقيب عن الغاز 62 في المئة مقابل 38 في المئة للشركات المتعاقدة على الاستخراج في البلوكين 4 و9. ويعتقد الخولي أن «معايير تلك الأرباح ارتكزت في الأساس على جذب الاستثمارات الأجنبية في بيئة غير مستقرة سياسياً وأمنياً. وهذا الأمر يجعل من عملية توزيع الأرباح غير متكافئة لمصلحة لبنان، لكنها عادلة وفقاً للظروف الجيوسياسية المعروفة».

ويعتقد المنسق العام للتحالف اللبناني للحوكمة الرشيدة أن «استخراج الغاز الطبيعي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في الاقتصاد الوطني في لبنان لكنه ليس كافياً وحده لتحقيق نهضة اقتصادية. من هنا فإن هناك جملة شروط تتعلق بالحوكمة لا بد من تكريسها في الممارسة».

ويضيف «من أجل تحقيق فوائد قصوى لقطاع الطاقة يجب تنويع الاقتصاد الوطني بحيث لا يعتمد بشكل كامل على قطاع الطاقة لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام، واستثمار جزء من عائدات استخراج الغاز في تطوير البنية التحتية لتعزيز البنية التحتية المتهالكة في لبنان، وتوفير فرص عمل، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين».

كما يتطلب الأمر بحسب الخولي «إبعاد هذا القطاع عن المشكلات المحتملة مثل الفساد، وتأمين مساءلة شفافة تساعد في منعه وضمان استغلال موارد الطاقة بكفاءة وفاعلية».

ويعتقد أن «لبنان قطع تشريعياً شوطاً كبيراً من خلال تشريعه عديداً من القوانين الخاصة بتعزيز الشفافية في قطاع النفط، من قانون حق الوصول إلى المعلومات، إلى قانون تعزيز الشفافية، وقانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والسجل البترولي، إضافة إلى إعلان لبنان الانضمام عام 2017 إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية EITI، وهي مبادرة دولية تعمل على تحسين الخبرات، وتعزيز شفافية الصناعات الاستخراجية، والحكم الرشيد».

أسعار الغاز والكهرباء في ألمانيا مرشحة للارتفاع بحلول نهاية العام

الاقتصادية

من المتوقع أن تعاود أسعار الغاز والكهرباء في ألمانيا الارتفاع مع انتهاء البرنامج الحكومي لكبح أسعار الطاقة بحلول نهاية العام الحالي.

جاء ذلك وفقا لحسابات بوابة «فريفوكس» لمقارنة الأسعار والتي اطلعت عليها وكالة الأنباء الألمانية.

ووفقا لهذه الحسابات، سيرتفع متوسط تكاليف الكهرباء للاستهلاك السنوي البالغ 4000 كيلوواط/ساعة من 1448 يورو حاليا بمقدار 56 يورو ليصل إلى 1504 يوروهات، وهو ما يعادل ارتفاعا بنسبة 3.9 %.

وسيرتفع متوسط تكاليف الغاز للاستهلاك السنوي البالغ 20 ألف كيلوواط/ساعة من 2201 يورو حاليا بمقدار 173 يورو ليصل إلى 2374 يورو، وهو ما يعادل ارتفاعا بنسبة 7.9 %.

وأضافت البوابة أنه في حال عقد المقارنة على أساس تعريفة الخدمات الأساسية فإن مقدار الارتفاع في الكهرباء والغاز سيكون أعلى.

كان وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك أعرب في نهاية يوليو الماضي عن تأييده لتمديد برنامج كبح أسعار الكهرباء والغاز حتى عيد الفصح عام 2024 وبحسب الخطط الحالية، من المنتظر أن ينتهي هذا البرنامج بحلول نهاية العام.

وحسب نتائج مسح تمثيلي لصالح بوابة «فريفوكس»، أعرب 70 % ممن شملهم الاستطلاع عن دعمهم لاقتراح هابيك، مقابل 13 % فقط أعربوا عن رغبتهم في إنهاء البرنامج بحلول نهاية العام، بينما قال بقية من شملهم الاستطلاع إنهم ليس لديهم رأي في هذا الموضوع أو إنهم لا يستطيعون الحكم على هذا الأمر.

وأكدت البوابة أن تمديد برنامج كبح الأسعار سيوفر في المقام الأول شعورا ذاتيا بالأمان، ومع ذلك أشارت البوابة إلى أن تعريفات الأسعار بالنسبة للعملاء الجدد عادت رخيصة مرة أخرى كما كانت قبل أزمة الطاقة، وأوضحت أن سعر استهلاك كيلوواط/ساعة واحد من الكهرباء يبلغ للعميل الجديد في الوقت الحالي 29.49 سنت، وسعر استهلاك كيلوواط/ساعة من الغاز يبلغ للعميل الجديد في الوقت الحالي 12 سنتا.

شكراً